مواضع اللبس وتحقيق أمنه في البناء الصرفي والرسم الإملائي

د. مالك يحيا *

الملخص

إن اللغة العربية كغيرها من اللغات لغة التفاهم والتخاطب؛ غايتها القصوى إيصال المعنى؛ لأنها تهجر التعمية واللبس في الغالب ليسهُل على منسوبيها التواصل في ما بينهم، وقد بيّن البحث أن بعض مواضع اللبس يعود إلى البناء الصرفي في كثير من الصيغ، وأن بعضها الآخر يرجع لبسُه إلى المماثلة في الرسم الإملائي.

هذا البحث حاول أن يقف على أهم الوسائل التي تحقق الأمن لمواضع اللبس، فبيّن أن للحركة الصرفية، والقرائن المعنوية واللفظية دوراً رئيساً في تحقيق أمن اللبس وتوضيح المعنى للأبنية الصرفية المختلفة، وأظهر أيضاً أن للالتزام بالرسم الاصطلاحي أثراً مهماً في وضوح المعنى وجلائه.

ودعا البحث إلى عدم الحذف أو الزيادة أو المغايرة في الرسم الإملائي في بعض الألفاظ لأمن اللبس.

كلمات مفتاحية: مواضع اللبس الصرفية، والإملائية.

المقدمة:

تهتم اللغة العربية بألفاظها وتراكيبها المختلفة اهتماماً بالغاً بإيصال المعنى المراد بوضوح وجلاء تامّين، لا تشوبهما شائبة من شوائب اللبس أو الغموض، وتهجر التعمية واللبس في الغالب، لأنهما ليس من سماتها؛ لأن اللغة المُلبسة لا تصلح أن تكون وسيلة للتفاهم والتخاطب؛ ولذلك يُطالعنا لغويونا القدماء في مختلف الفنون بحد المصطلحات حدوداً دقيقة، ليظهر مرادها بوضوح وجلاء، وهذا ينطبق على اللغة في مظانها التي تجمع في أثنائها الألفاظ العربية ومعانيها المختلفة ليسهُلَ التفاهم والتخاطب.

* أستاذ مساعد في قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة تشرين، اللاذقية، سوريا.

تاريخ الوصول: ١٣٩١/٠٣/١٥هـ.ش= ٢٠١٢/٠٦/٤م تاريخ القبول: ١٣٩١/٨/٢١ هـ.ش = ٢٠١٢/١١/١١م

ولعل ما يُعزز أن العربية تهجر اللبس والغموض أن فصاحة الكلام " تعود إلى وضوح معناه، وتآلف كلماته، وهجر التعقيد"[١].

ويرى ابن هشام الأنصاري أن من الجهات التي تدخل على المُعرب " أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعى المعنى"[٢]، "وأن يراعي معنى صحيحاً ولا ينظر في صحته الصناعة[٣].

ويطالعنا اللغويون في تآليف النحو والبلاغة بالمعاني المختلفة لكل حرف من حروف العربية، في التراكيب المختلفة؛ لئلا يلبس المعنى أو يغمض، فـ "(إلا) في قولهم: إما أن تكلّمني وإلا فاذهبْ، بمعنى (إما)، وفي قولنا: هذا دِرْهَمٌ إلاّ قيراطاً، بمعنى أستثني، وفي قولنا: هذا دِرهَمٌ إلا قيراط، بمعنى (غير)، وفي قوله تعالى : ﴿ **لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا** ﴾ [البقرة : ١٥٠] وتجيء إلا عاطفة بمعنى الواو"[٤].

والحذف لا يصح إلا بدليل على المحذوف لئلا يلبس الكلام ويغمُضَ، ولذلك يفتتح ابن هشام الأنصاري شروط الحذف الثمانية "بوجود دليل حاليّ أو مقاليّ" على المحذوف ليكون المعنى بيّناً واضحاً[٥]. ولذلك لم تلحق تاء التأنيث أوصافَ الإناث التي لا يوجد للذكور مثلها، نحو : حائِض، طامِث، مُرضِع، كاعِب، ناهِد، لأن المعنى بيّن من غيرها. والقول نفسه في وضع المعنى موضع المفرد إذا أُمِنَ اللبس، نحو: لبّيك وسعْدَيك وأضرابهما، وغير ذلك من المسائل التي تعزِّز كون العربية لغة غير.

ويلاحظ أن مؤلفات النحو والصرف لا تخلو من الإشارة إلى اللبس وأمنه في كثير من المواضع، وقد أفردَ من القدماء لهذه المسألة مكاناً الزركشي، باباً عنوانه (إزالة اللبس حيث يكون الضمير يوهم أنه غيرُ المراد)، في مصنفه (البرهان في علوم القرآن) [٦]، ولكن هذا الباب يدور في فلك وضع الظاهر موضع المضمر.

---

[١] - الخطيب القزويني، **الإيضاح في علوم البلاغة**، ص٧٥.

[٢] - ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ص٦٨٤.

[٣] - **المصدر نفسه**، ص٦٩٨.

[٤] - جلال الدين السيوطي، **الأشباه والنظائر في النحو**، ١٩/٣.

[٥] - ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب**، ص٧٨٦.

[٦] - بدر الدين الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**.

والسيوطي الذي أفرد لها مكاناً تحت عنوان (اللبس محذور) في كتابه (الأشباه والنظائر في النحو) [١]، ولكنه اكتفى به بتدوين أقوال النحاة في إزالة اللبس من بعض مسائل النحو واللغة.

أما من المحدثين فيطالعنا الدكتور تمام حسان بحديث عام، إذ يرى أن تحقيق أمن اللبس يتم بالقرائن المختلفة. ولا سيما القرائن اللفظية التي تتناول: "الإعراب والرتبة، والصيغة، والمطابقة، والربط، والأداة، والتنغيم" [٢].

يهدف هذا البحث إلى الوقوف على المواضع الملبسة في البناء الصرفي والرسم الإملائي، ووسائل أمن اللبس التي تجعل المعنى واضحاً.

يقوم البحث في معظمه على المنهج الوصفي الذي يعتمد على قراءة الظاهرة، ورصدها، وتتبعها، ثم وصفها وصفاً دقيقاً، ليتم بعد ذلك تصنيفها تصنيفاً يخدم الغرض المرجو. وقد ينحرف المنهج عن ذلك إلى التحليل وبيان الرأي، وفق معطيات الجزئيات البحثية للمادة المدروسة. سواء أكان ذلك على مستوى الأبنية الصرفية أم على مستوى الرسم الإملائي.

١ - البناء الصرفي:

الكلام العربي اسم وفعل وحرف، وهو عند الدكتور تمام حسان "اسم وصفة وفعل وضمير وخالفة وظرف وأداة " [٣]، ولكل مما مر دور في تحقيق أَمن اللبس المعنوي، فالاسم جامدٌ ومشتق، والجامد ما يدل على ذاتٍ من غير ملاحظةِ الصفة، أما المشتق فما دل على هذه الصفة.

والمصدر من الجوامد على المذهب البصري، وهو أصل الاشتقاق، وله في العربية أبنية خاصة ذات دلالات خاصة، فهو يقع مفعولاً مطلقاً مؤكداً أو مبيّناً للنوع أو العدد، ومفعولاً معه وله، ولا يقع حالاً إلا إذا أُوِّل بمشتق على المذهب البصري.

ولهذا المصدر صيغ مختلفة حملاً على الفعل، ولكل صيغة دلالتها الخاصة، كتلك التي تدل على الحرفة أو الصوت أو اللون أو غير ذلك. وللقرينة الصرفية (الحركة الصرفية) أثر رئيس في تحقيق أمنِ لَبسها

---

[١] - السيوطي، **الأشباه والنظائر في النحو**، ١/٢٧٠.

[٢] - تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص١٩٠.

[٣] - **المرجع نفسه**، ص٩٠.

بالفعل، نحو: لعِبَ ولعِبٍ، وفَتَح وفَتْحٍ، ورَكَضَ ورَكْضٍ، وبالصيغ المصدرية الأخرى، ويتحقق أمن لبسِ بعض صيغه ببعض المشتقات بكونه جامداً، وبموقعه الوظيفي في التركيب اللغوي، ويتضح ذلك في بناء (فَعْيَل) نحو: النَقِيْق والصَّهِيْل مَصْدرين، وبناء (فَعِيْل) نحو: كريم وعَظِيْم وصَدِيْق، صفة مشبهة أو مثالاً من أمثلة المبالغة، والقول نفسه فيما كان منه من باب (فاعِلة) نحو: الطّامَّة والصاخَّة والحاقّة ــ إنْ عُدّت مصادرَ ــ وما كان من اسم الفاعل المشتق من هذا البناء. والقول نفسه أيضاً فيما جاء من المصدر على زنة اسم المفعول كالمجلود والمعقول والمجرَّب[١].

والاسم الجامد له أبنيته الصرفية، أوصلها الزبيدي [٢] إلى أكثر من (٣٨٨) بناء، ولكل من المذكر والمؤنث ألفاظ يُفرق فيها بينهما بعلامة تأنيثٍ أو بغيرها من القرائن كالمعنوية أو غيرها.

والمشتقات بأنواعها المختلفة لها أبنية صرفية خاصة تُحقِّق لها أَمن اللبس بغيرها من مثيلاتها، أو مما جاء من الأسماء الجامدة على صيغها كما مرّ.

وللحركة الصرفية أثر بَيّنٌ في تحديد هذه الصيغ ذات الدلالات الخاصة، فللمصدر الذي يدل على المرة بناء (فَعْلَة)، ويتحقق أمن لَبس اسم المرة بالمصدر الذي ينتهي بالهاء بوصفه نحو: دَعْوة واحدةٍ، ورَحْمَةٍ واحدةٍ. والقولُ نفسه فيما كان مختوماً بتاء التأنيث من مصادر غير الثلاثي، نحو: استقامةٍ واحدةٍ، واستمالةٍ واحدةٍ، وللمصدر الذي يدل على الهيئة بناء (فِعْلة) من الثلاثي، ويتحقق أَمْنُ لَبسه بالمصدر المختوم بتاء الوصف أو الإضافة، نحو: نِشدةٍ عظيمة، ونِشدَةِ الملهوفِ.

ولاسمي الزمان والمكان بناءا (مَفْعَل) و (مَفْعِل) إذا كانا من الثلاثي، ولهما بناء اسم المفعول إذا كانا من غير الثلاثي، وللمصدر الميمي بناء (مَفْعَل) إذا كان من ثلاثي غير معتلّ الفاء صحيح اللام تُحذف فاؤه في المضارع؛ لأن ذلك له بناء (مَفْعِل)، وله بناء اسم المفعول من غير الثلاثي.

ويتحقق أَمْنُ اللبس فيما مرّ بالقرينة المعنوية ووظيفَة كل منها في التركيب اللغوي؛ لأن الحركة الصرفية عاجزة عن تحقيقه فيما كان من البناء الصرفي نفسه.

---

[١] - أحمد المراغي وزميله، **تهذيب التوضيح**، ص٨١.

[٢] - خديجة الحديثي، **أبنية الصرف في كتاب سيبويه**، ص٢٠.

ولكل من اسم الفاعل وأمثلة المبالغة واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل أبنية خاصة تميزها عن بعضها بعضاً، ويتحقق أَمن اللبس فيما تشابهت أبنيته من المشتقات وغيرها، نحو: فَاعَلَ وفاعِل وفاعِلٍ وفاعَلٍ، ومَفْعِلٍ ومَفْعَلٍ، ومُفَعِّلٍ ومُفَعَّلٍ، بالحركة الصرفية. أما تلك الصفات التي يستوي فيها المذكر والمؤنث فيتحقق أمنُ اللبس فيها بذكر الموصوف فيها إنْ حُذِفَت تاء التأنيث، وبذكرها إنْ حُذِفَ، أما الصفات التي تطالعنا في المؤنث من غير التاء، نحو: طالِقٍ، وطامِثٍ، وناهِدٍ، وكاعِبٍ، وحائضٍ، ومُرْضِعٍ وغيرها فيتحقق أمنُ اللبس فيها بأنها ليست من صفات المذكر، أما ما يطالعنا منها بالتاء فللدلالة على أنها متوافرة فعلاً زيادة على أنها تستوي فيها الإناث جميعاً، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ **يَومَ تَرَونَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ** ﴾ [الحج: ٢].

وفي العربية ما لا يتحقق أَمْنُ اللبس فيه بالحركة الصرفية أو بقرينة من القرائن الأخرى إذا استثنينا المعنوية في بعض الحالات التي يُعد الفارق فيها تقديرياً، ومن ذلك أسماء الفاعلين والمفعولين التي من باب مُختار، نحو: مُكْتال ومُبْتَاع ومُقْتَاد وأضرابها، فهذه الأسماء لا يتحقق أَمْنُ اللبس فيها لما أصابها من إِعْلال، فاسم المفعول وزنه (مُفْتَعَلٌ) والفاعل (مُفْتَعِل)، فاللبس يبدو بَيّناً في مثل قولنا: رأيت مختاراً يمشي، فالقرائن في هذا القول عاجِزَة عن تحقيق أَمْن اللبس قراءة وسماعاً.

ويتراءى لي أنه إذا أُريد تحقيق ذلك فلا بد من قرينة لفظية، مثلاً كإبقاء بناء المفعول على (مُفْتَعَلٌ) من غير إعلال كما في اسْتَحْوَذَ، أو بوضع علامة مميزة لاسم الفاعل من المفعول، ولعل ما يعزز ذلك قول ابن عصفور: " فلا يقع فَرْقٌ بين اسم الفاعل على هذه اللغة واسم المفعول إلا بالقرائن، فيكون نظير (مُختَارٍ) في أنه يحتمل أنْ يكونَ اسم فاعِلٍ واسمَ مفعولٍ حتى يتبيّن بقرينةٍ تقترنُ به "[١].

ومن ذلك اسم الفاعل والمفعول (مُقَتِّل) من (قَتَّلَ) في إحدى اللغات؛ لأن أصل اسم الفاعل هو (مُقْتَتِل)، على أن التاء الأولى سُكِّنت والقافُ كُسِرَت لالتقاء الساكنين، ثم حدث الإدغام، وأصل اسم المفعول (مُقْتَتَلٌ) على أن التاء الأولى سُكِّنت والقافُ كُسِرَت لالتقاء الساكنين، ثم حدث الإدغام، وكُسِرت التاء الثانية اِتباعاً لحركة القاف، والقول في هذه المسألة كالقول في سابقتها[٢].

---

[١] - ابن عصفور، **الممتع في التصريف.**

[٢] - ابن عصفور، **الممتع في التصريف، ٢/٦٤٢.**

ومن ذلك (جائرٌ) اسم الفاعل من (جَأَرَ)*، و(جائِرٌ) اسم الفاعل من (جارَ)، و(سائلٌ) اسم الفاعل من (سَأَلَ) و(سائِلٌ) اسم الفاعل من (سالَ) وأضرابهما، فلا يتحقق أَمنُ اللبس فيهما في مثل قولنا: رأيت جائِراً جالساً، إلا إذا صَحِبتهما قرينةٌ لفظية أو معنوية في التركيب اللغوي، ويظهر لي أن أَمْنَ اللبس يمكن تحقيقه في ما كان من هذا الباب بإعجام الياء المهملة في اسم الفاعل من (سال).

من ذلك ما كان من باب (شادَّ يشادّ فهو مشادّ) وأضرابه لاسمي الفاعل والمفعول، فاسم الفاعل أصله: مُشادِدٌ، أما المفعول فَمُشادَدٌ، فالتبسا بعد حذف حركة الدال الأولى للإدغام، ويتراءى لي أن أَمن اللبس لا يُمكن تحقيقه في مثل قولنا: شاهَدْتُ مُشادّاً، إلا بوضع علامة مميزة لأحدهما إذا لم يكن مصحوباً بقرينةٍ لفظيةٍ أو معنويةٍ.

ومما يُعدّ مُلْبِساً ما يُستَغنى فيه بـ (مُفْعَلٍ) عن (مُفْعِل): مُسْهَب*، ومُحْصَن، ومُلْفَجْ*، ومُهْتَر*، ومُجْدَع*، ومُجْرَش*، ولقد عَدّ الجوهري ما جاء من ذلك من باب الندرة[١]، ويظهر لي أن ما مر أسماء مفعولين لا فاعلين، على الرغم من أن النحاة على خلاف ذلك، ولعل ما يعزز ما نذهب إليه أن (مُسْهِباً) قد ورد عن العرب، ومن ذلك قول الجعدي[٢]:

غَيرُ عَيِيٍّ ولا مُسْهِبِ

بكسرةِ الهاء في إحدى روايتين، وجاء في (لسان العرب): "والمُسْهِب والمُسْهَبُ: الكثير الكلام "[٣]، ويظهر لي وجه آخر في اسم المفعول (مُسْهَب)، وهو أن في الكلام مضافاً محذوفاً استتر الضمير فيه بعد حذفه، والتقدير: مُسْهَبٌ كلامُهُ.

وذهب أبو علي الفارسي إلى أن "مُسْهَباً بالفتح الذي يكثر الكلام في الخطأ، أما مُسهِبٌ بالكسر فالذي يكثر الكلام في الصواب"[١].

---

* ابن منظور، **لسان العرب**، مادة (جأر). **الجائر** من جأر هو: الذي يرفع صوته مع تضرع واستغاثة، وجيشان النفس. **المُسهِب** بكسر الهاء وفتحها: الكثير الكلام. **المُلْفِج**: المُفْلِس. **المُهْتَر** من أَهْتَرَ فهو مُهْتَر. **المُجْدَع**: الذي لا أصلَ لـه ولا ثبات. **المُجْرَشة** من أَجْرَشَتِ الإبل إذا سمنت.

[١]- خالد الأزهري، **شرح التصريح على التوضيح**، ص ٢/١٣٨.

[٢]- النابغة الجعدي، **الديوان** ، ص١٩٨. ابن منظور، ***لسان العرب***، مادة (سهب).

[٣]- ابن منظور، **لسان العرب**، مادة (سهب).

ولا بد من قرينة تحقق أَمن اللبس في ما مَرّ، كالقرينة المعنوية أو العهدية الذهنية التي تدور في فلك العِلم بأنها خُلِقت هكذا في العربية مُراداً بها أسماء الفاعلين.

ومما يعد مُلْبِساً ما بني للمفعول من الأفعال: خِفْتُ، وبِعْتُ، وعُقْتُ، وخِفنا وبِعنا وعُقْنا، وأضرابها مما يلتبس فيها المبني للمفعول بالمبني للمعلوم؛ لأنه يُتوهَّم في ما أمر أنها للفاعل والمراد للمفعول، وهي مسألة قد أجازها سيبويه مكتفياً بالفرق التقديري، فعلى تقدير كونها للفاعل تكون أوائِلُها مكسورة، أما على تقدير كونها للمفعول فمضمومة[٢].

ولعل ما ذهب إليه ابن مالك من حيث ضمُ أوَّلِ ما كان من هذا الباب أَوْلَى وأظْهَر؛ لأن الضم هو الأصل في هذه المسألة [٣].

ومما يتحقق فيه أمن اللبس بغير الضم: رُعْنَ، وقُدْنَ المسندين إلى نون النسوة، فلا بد من وضع الكسرة فيما كان مبنياً للمفعول من هذه المسألة ليتحقق أمنُ اللبس.

ومن ذلك (تُضارّ) الذي يُمكِن حَملهُ على البناء للفاعل أو المفعول، فعلى تقدير كونه للفاعل يكون من باب (تُفاعِل)، وللمفعول (تُضارَر)، فحذفت حركة الراء للإدغام على الرغم من عدم تحقق أَمْنِ اللبس، فلا بد من علامةٍ فارقةٍ في هذه المسألة إذا لم تتوافر القرينة اللفظية أو المعنوية، كالتي في قوله تعالى: ﴿ **أو دينٍ غيرَ مُضارٍّ وصيَّةً مِن اللهِ** ... ﴾ [النساء: ١٢] أي: غير مُضَارٍّ بوَرَثَتِهِ[٤].

ومما يمكن عده مُلْبِساً " ما جاء في صيغة المفعول من الأفعال مراداً به الفاعل، نحو: جُنَّ وسُلَّ وأضرابهما"[٥]، ويبدو لنا أن أَمْنَ اللبس يتحقق في هذه المسألة بالقرينة العهدية الذهنية، أو بعدِّ ما بعدهما مفعولَ ما لم يُسمّ فاعلُهُ، وهو أولى؛ لأن الحملَ على الظاهر أقلُّ تكلّفاً، وأكثر اطراداً في القياس. ومما

---

[١] - ابن عقيل، **المساعد على تسهيل الفوائد.**

[٢] - خالد الأزهري، **شرح التصريح على التوضيح**، ١/٢٩٥.

[٣] - المصدر نفسه، ١/٢٩٥.

[٤] - أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ص ١/٣٣٧.

[٥] - أحمد الحملاوي، **كتاب شذا العرف في فن الصرف**، ص٣١.

يُمكن عَدُّه من ذلك " قراءة حُبَيْشٍ: ﴿ **وَنُزِّلَ المَلائِكَةُ تَنْزِيلاً** ﴾ [الفرقان: ٢٥]. بالبناء للمفعول، وهذه الأفعال شاذة عند ابن جني"[١]، والقياس عليها مردود ومرذول.

ولعل ما ذهب إليه النحويون من حيث إنه لا يقال فيها: حنَّةُ الله، ولا سَلَّهُ ولا حَمَّهُ، يمكن التخلص منه بأن ذلك تقديري فيما لم يقل فيه ذلك بعد العودة إلى مظان اللغة المختلفة.

ومما يُعزِّزُ كون العربية لا تميل إلى اللبس أنّ قياس اسم المفعول من الثلاثي أن يكون على (مُفْعَل) ليكون جارياً على المضارع (يَفْعَلُ)، ولكن ذلك يلتبس باسم المفعول من (أَفْعَلَ) نحو: مُكْرَم، ولذلك "عُدِلَ عنه إلى (مَفْعُول)" [٢].

ومن ذلك أيضاً "ضُمّ ياء المضارعة في مضارع الثلاثي المزيد بالهمزة، نحو: أَكْرَمَ يُكْرِمُ، وأخبرَ يُخبِرُ، لئلا يلتبس بمضارع الثلاثي مفتوح ياء المضارعَة؛ لأن الهمزة المزيدة تسقط في المضارع "[٣].

ومنه أيضاً " ضمُّ التاء في نحو: استُخْرِجَ واستُحلِي مبنيين للمفعول لئلا يلتبسا بالأمر: اسْتَخْرَج، استَحْلِ "[٤]، والقول نفسه في "امتناع الإتباع في: اخْرِج كما في: اخْرُج واضْرِب، لئلا يلتبس الخبر بالأمر "[٥].

ومنه أن مضارع ذواتِ الواو ضُمَّت عينُهُ، نحو: يَقُولُ، يَعُوْدُ وأضرابهما، أما مضارعُ ذوات الياء فكُسِرت عينُه، نحو: يَبِيعُ، يَسْيِلُ، وأضرابهما، لئلا يلتبسا[٦].

ومما يُعد من البناء الصرفي في هذه المسألة جموع التكسير بنوعيها القلة والكثرة، ويتحقق أمن اللبس فيها بالحركة الصرفية والبناء الصرفي، ولذلك لا يصح حذف الياء تخفيفاً مما كان من باب (مفاعيل) إذا كان يلتَبِسُ ببناء آخر، فمطاعِيمُ جمع مِطْعام، ولا يصحُّ حذف يائه لئلا يلتبس بمطاعم جمع مَطْعَم[٧].

---

[١] - أبو الفتح عثمان ابن جني، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات.**

[٢] - السيوطي، **الأشباه والنظائر في النحو**، ١/٢٧١ .

[٣] - **المصدر نفسه**، ١/٢٧٢.

[٤] - جلال الدين السيوطي، **همع الهوامع.**

[٥] - **المصدر نفسه**، ٦/٢٢٤ .

[٦] - ابن عصفور، **الممتع في التصريف**، ٢/٥٣٠.

[٧] - السيوطي، **همع الهوامع**، ٥/٣٣٣ .

ومن ذلك أنهم لم يجمعوا حيَّةً على حيٍّ كما فعلوا في بقرةٍ وبقرٍ، وشجرةً وشجرٍ، وغير ذلك من أسماء الجمع الجنسي مما يفرق بينه وبين مفرده بالهاء؛ لئلا يلتبس بحيٍّ[١].

ومن ذلك أن ما كان من باب فاعِل صفة للذكور العقلاء لا يُجمع على فواعِل؛ لئلا يلتبس بفواعِل جمع فاعِلة نحو: كاتبة وكواتِبَ، وقائمة وقوائمَ، وزاهرة وزواهرَ وغيرها، وما جاء من كلام العرب خلاف ذلك يُعد من باب الشذوذ عند النحاة.

ويبدو أن كثرة ما جاء من شواهد تعزز إجازة ما منعه النحويون[٢] وعليه فلا بد من قرينة معنوية أو لفظية لتحقيق أمن اللبس، ومما يُعد مُلْبِساً إن لم تتوافر القرينة المعنوية أو اللفظية ما جاء من جموع التكسير دالاً على الواحد والجمع، نحو: فُلْك، وهِجان ودِلاصٍ وغيرها[٣]، ومما جاء فيه الفلك مفرداً قوله تعالى: ﴿ **في الفُلْكِ المشحون** ﴾ [الشعراء: ١١٩]، على أن الفُلكَ للجمع المؤنث؛ لأنه يُستعمل واحداً وجمعاً مذكراً ومؤنثاً، ومما جاء منه محتملاً الإفراد والجمعَ قوله تعالى: ﴿ **والفُلك التي تجري في البحر** ﴾ [البقرة: ١٦٤].

ولعل للقرينة اللفظية أثراً بيّناً في تحقيق أمن اللبس فيما مر[٤].

ومما يعد دليلاً بيّناً في هذه المسألة على أن العربية تهجر اللبس وتميل إلى الإيضاح وإيصال المعنى بيُسْرٍ وسهولة أن المفرد والمثنى والجمع قد يُوضع أحدهما موضع الآخر بقيد يحقق أمن اللبس على الرغم من أن الأصل أن يوضع كل لفظ على ما وضع له، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ **قَدْ صَغتْ قُلُوبُكُما** ﴾ [التحريم: ٤]، وقوله تعالى: ﴿**والسارقُ والسارقةُ فاقطعوا أيديهما**﴾ [المائدة: ٣٨]، أي: قلباكما، ويمينَيْهما، وقُيِّد ذلك بأن يكون لكل واحد من المضاف إليه شيء واحد؛ لأنه إن كان له أكثر التبس، فلا يصح أن يوضع المفرد أو الجمع في مثل قولنا: قطعْتُ أذني الزيدين للإلباس في عدد المقطوع[٥].

---

[١] - السيوطي، **الأشباه والنظائر في النحو**، ١/٢٧٣.

[٢] - عباس أبو السعود، **الفيصل في ألوان الجموع**، ص٧٥-٧٩.

[٣] - ابن منظور، **لسان العرب**، مادة (فلك)، ص .

[٤] - محمود بن عمر الزمخشري، **المحاجاة بالمسائل النحوية**، ص ١٠٠-١٠٢.

[٥] - **المصدر السابق**، ١٧٨. والسيوطي، **همع الهوامع**، ١/١٧١ .

ولعل ما يعزز أن للبناء الصرفي أثراً بيّناً في تحقيق أمن اللبس ما يطالعنا في الإعلال من مسائل لم يُعلَّ فيها الاسم أو الفعل؛ لئلا يلتبس ببناء آخر، ومن ذلك أنهم لم يُعلُّوا: اسوادّ، واعوارّ، وأضرابهما؛ لأنه لو نُقِلت فتحة الواو إلى الساكن قبلها وحذفت إحدى الألفين لأصبحا: سادّ وعارّ، فيلتبس ذلك بفاعل المضاعف[١].

ومن ذلك إعلال اسم المكان من (قام) وأضرابه لتحقق أمن لبسه بـ (قام)؛ لذلك يقال فيه (مَقام)[٢].

ومنه أنهم لم يُعلُّوا مِقْوَالاً ومِخْيَاطاً؛ لئلا يلتبس بـ (فِعَال)؛ لأنهما لو أُعِلا لأصبحا: مِقَالاً ومِخَاطاً[٣] على الرغم من أنه لم يثبت في كلام العرب إعلالهما.

والقول نفسه في عدم إعلال تَقْوال وتَيْسار؛ لئلا يلتبسا بعد النقل والحذف بِفَعال (تَقَال وتَسَار)[٤].

ومنه التصحيح في مثل: نَزوان، وقَطَوان؛ لأنهما يصبحان: نَزان وقَطَان، بعد النقل والحذف، فيلتبس (فَعْلان) بـ (فِعَال)[٥] ، ومنه التصحيح في مثل: عَصْوَانِ ورَحَيان؛ لأنهما يصبحان: عَصَان ورَحَان، بعد النقل والحذف، فتلتبس تثنية المقصور بتثنية المنقوص نحو: يَدَان ودَمان[٦].

ومنه التصحيح في سُوْور[٧] وغُوُور[٨]؛ لأنهما لو أُعِلا وحُذفت إحدى الواوين الساكنتين (سُوْر وغُوْر) لالتبس فُعُول بفُعْل، والقول نفسه في قَوُوْل من حيث الإعلال والقلب والحذف، فيلتبس (فَعُول) بـ (فَعْل)[١].

---

[١]- رضي الدين الأستراباذي، **شرح الشافية**، ٣/١٤٤.

[٢]- ابن عصفور، **الممتع في التصريف**، ٢/٤٨٦ .

[٣]- الرضي، **شرح الشافية**، ٣/١٢٥.

[٤]- **المصدر نفسه**، ٣/١٢٥.

[٥]- ابن عصفور، **الممتع في التصريف**، ٢/٥٥٢.

[٦]- **المصدر نفسه**، ٢/٥٥٢.

[٧]- ابن منظور، **لسان العرب** (سور). من سُرْتُ سُوْوْراً إذا وثبت وثُرت .

[٨]- ابن منظور، **لسان العرب** (غور). من غارتِ العين غُوُوْراً.

ومن ذلك عدم قلب الواو ياء في مثل: سُوَير وبُويع، كما فعلوا في: رُؤيا ورُوية اللتين أصبحتا بعد القلب: رُيَّا ورُيَّة؛ لأنهما لو عُوملا كذلك لأصبحتا: سُيْرا وبُيَّعا، فيلتبسان ببناء (فُعَّل)[٢].

ومن ذلك عودة الواو في (يغزا) والياء في (رمى) عند إسنادهما إلى ألف الاثنين (غَزوَا ورَمَيا)[٣].

ومن ذلك أيضاً ضمُّ ما قبل الواو عند إسناد (رضي) إليها؛ لئلا تُقلب ياء فيلتبس الجمع بالمفرد [٤].

٢ - الرسم الإملائي:

لعل اللبس وأمنه يبدوان واضحين في كثير من الألفاظ التي يغاير لفظها رسمها، أو تلك التي اتخذ فيها الرسم عُمدة في التمييز بينها وبين غيرها.

ومن النوع الثاني (حاشا) التي تأتي اسماً أو اسم فِعلٍ، أو فعلاً، أو حرفَ خفضٍ في العربية، وذهب ابن درستويه إلى أن "الألف فيها ليست لازمة كلزوم الألف في (كِلا) و (كِلتا)، والقياس عنده أن تُكتب بالياء المُهملة، لئلا تلتبس الحرفية بالفعلية، فالفعلية لا بد من كتبها بالياء"[٥]، وذكر الأستاذ عبد السلام هارون أنها "اسم على الصحيح؛ ولذلك تُكتب بالياء"[٦].

ويظهر لنا أنه لا ضرورة لهذه المغايرة في الرسم، لأن الفعلية أو الحرفية أو الاسمية تُعرف من السياق، ولا بد أن نُخْضع لذلك أيضاً حملاً على ما مضى بعض الألفاظ الأخرى نحو (عدا) و (خلا) و (إلى) و(على) حرفين واسمين في بعض الاستعمالات.

---

[١] - ابن عصفور، **الممتع في التصريف**: ٢/٤٦١-٤٩٤.

[٢] - الرضي، **شرح الشافية**، ٣/١٤٠.

[٣] - الرضي، **شرح الشافية**، ٣/١٥٧.

[٤] - ابن عصفور ، **الممتع في التصريف**، ٢/٥٢٩ .

[٥] - عبد الله ابن درستويه، **كتاب الكتّاب**، ص٤٥ .

[٦] - عبد السلام هارون، **قواعد الإملاء**، ص٢٤-٢٥ .

ومن ذلك ما انتهى من الصفات التي تزيد على ثلاثة أحرف بألف فيها ياء نحو: ريّا، وعُلْيا، ودُنْيَا، وأضرابها، فالمعروف في هذه الصفات أن تُرسم بألف، أما إذا سُمّي بها فبياء مهملة، واستثني من هذه المسألة ما كان من باب (عطايا) و(هدايا) وأضرابهما؛ لأنها ليست صفات[١].

والقول نفسه في هذه المسألة كالقول في سابقتها من حيث إنه لا ضرورة إلى المغايرة؛ لأن قرينة التكلم أو القرينة الذهنية أو اللفظية تغني عن ذلك على الرغم من أن قرينة الرسم الإملائي أوضح وأظهر.

ولعل لرسم الأسماء المقصورة التي تزيد على ثلاثة أحرف بالياء المهملة عذراً لئلا تلتبس بالأسماء المنصوبة المنونة، نحو ذكرى، وبُشرى، إذ لو كتبت بألف لالتبس بـ (ذكراً) و(بِشراً) المنصوبين المنونين، ولسنا مع من يدعو إلى وضع فتحتين فوق ألف التنوين للتفرقة بين ما مر[٢]؛ لأن كثيراً من الكتّاب يهملون الضبط، على الرغم من أنه قد يصار إلى الحركات في بعض المسائل؛ لأنها أقل تكلفاً وأكثر وضوحاً.

ومن ذلك وجوب رسم ألف التثنية في مثل: قرأا، يقرأان؛ لأن حذفها يلبسها بالمسند إلى المفرد (قَرَأَ) و(لم يُقْرَأنَ) المسند إلى نون النسوة[٣]، ولعل القرينة اللفظية والسياق يغنيان عن هذا اللبس عند من يُتقنون قواعد العربية، أما غيرهم فلا بد لهم من رسمها فيما مرّ وأضرابه.

ومنه (يحيى) علماً للفرق بينه وبين (يَحْيَا) فعلاً، وبذلك يكون قد خالف نظائره كما مرّ؛ لأنه علم مشهور يكثر استعماله، وقيل إنه شاذ، فلا يقاس عليه، ولكن هذا اللبس يُمكن إزالته بما يفهم من التركيب اللغوي للجملة، أو بالقرينة المقامية[٤].

---

[١] - عبد اللطيف الخطيب، **أصول الإملاء**، ص٧٤.

[٢] - **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، العدد ٨، ١٩٥٥، ص١٠٥.

[٣] - عبد اللطيف الخطيب، **أصول الإملاء**، ص٥٢.

[٤] - ابن درستويه، **كتاب الكتّاب**، ص٤٥.

ومن ذلك زيادة حرف على كلمة لئلا تلتبس، ومنها زيادة الألف بعد واو الجماعة في الأمر والماضي المسندين إليها، والمضارع المسند إليها، نحو: قالوا، قولوا، لم يقولوا، و لم يُلحق بعض البصريين الألف بالمضارع المشار إليه، ولهذه الزيادة أسباب منها:

١- أنها زيدت لأن فصل صوت المد بالواو ينتهي إلى مخرج الألف، وهو قول الخليل بن أحمد.

٢- أنها زيدت للفصل بين الضمير المتصل والضمير المنفصل في مثل قولنا: ضربوا هم، على أن الضمير المنفصل توكيد للمتصل، و لم تلحق الضمير في قولنا: ضربوا هم؛ لأنه في موضع نصب.

٣- أنها زيدت للفصل بين واو الجمع وواو النسق، نحو: كفروا، وردوا، وجاؤوا، ولذلك لم تلحق بواو الجمع المتصلة بالحرف الذي قبلها، نحو: ضربوا، لأمن اللبس، والقول نفسه في الفعل المسند إلى المفرد، نحو: يدعو؛ لأن في الاتصال أمناً للبس.

٤- أنها زيدت للفرق بين الواو المتحركة والواو الساكنة، وهو مذهب الفراء.

٥- أنها زيدت للفرق بين الاسم والفعل[١].

ويظهر لنا أن ما مر من أسباب ليست كافية لتعزيز ادعاء زيادة هذه الألف الفاصلة؛ لأن في زيادتها إحداثاً للبس مع مثل: دَعَوا، وغَزَوا، و لم يَدْعُوا، و لم يَغْزُوا؛ لأن جمهور الكتاب يهملون الضبطين الصرفي والنحوي، ولعل هذا اللبس المزعوم يُتخَلَّص منه بترك فرجة بين كلمة وأخرى، وأن الناس يسمعون أكثر مما يقرؤون، ولعل ما يعزز ما نذهب إليه أن لجنة تحرير مجلة (عالم الغد) دعت إلى عدم زيادتها لبعض التيسير في الطبع والقراءة والكتابة[٢]، وأنكر هذه الدعوة عبد الكريم الدجيلي[٣].

ومنها زيادة الواو بعد راء (عمرو) علماً غير مضاف، غير مصغّر، غير مقترن بـ (أل)، غير منسوب، وليس منصوباً أو قافية بيت، للفرق بينه وبين عُمَرَ الممنوع من الصرف [٤]، ولعل هذه الزيادة ليست ضرورية؛ لأن الناس يسمعون أكثر مما يقرؤون، ويمكن أن يستعاض عنها إن كان لا بد

---

[١]- السيوطي، **همع الهوامع**، ٦/٣٢٤-٣٢٥.

[٢]- جعفر عبد الجبار القزاز، **الدراسات اللغوية في العراق**، ص٢٠٠ .

[٣]- عبد الكريم الدجيلي، **وجوب الألف الفارقة بعد واو الجماعة**، ص٨٨-٩٠.

[٤]- الهاشمي، أحمد، **المفرد العلم في رسم القلم**، ص١٨٦.

منها بإسكان ميم (عمرو)؛ لأن ذلك أخف على الكاتب لكثرة استعمال العرب كتابة ولفظاً لهذا العَلم إذا لم تكن قرينة الصرف أو عدمه كافية لتحقيق أمن اللبس.

ومنها زيادة الواو في (أُولي) و(أُولو) الملحق بجمع المذكر السالم للفرق بين (أولي) و(إلى) الجارة، أما (أولو) المرفوعة فمحمولة في هذه المسألة على المنصوبة [١]، والقول نفسه في (أُوْلات) من حيث كونها من باب حمل المؤنث على المذكر، ولست أرى ضرورة لمثل هذه الزيادة؛ لأن الياء يجب إعجامها في الطبع، وهو أظهر من ادعاء زيادة الواو لأمن اللبس في هذه المسألة.

ومنها زيادتها في (أولئك) و(أولي) اسم الإشارة المقصور، على أنها زيدت في الأول للفرق بينه وبين (إليك) وبخاصة أن (إلى) قد تستعمل اسماً في العربية[٢]، ولسنا نرى أيضاً ضرورة إلى مثل هذه الزيادة؛ لأن الناس سماعهم أكثر من قراءتهم، ولأن الهمزة لا بد من كتابتها في الطبع، وهي مسألة تزيل ما قد يتراءى من لبس.

والقول نفسه في (أولى) الإشارية؛ لئلا تلتبس بـ (الأُلى) الموصولية؛ لأن الثانية مقترنة بـ (أل) زيادة على جملة الصلة.

ومنها زيادتها في (أُوخيّ) المصغر للفرق بينه وبين (أخي)[٣] ، ولا ضرورة أيضاً إلى مثل هذه الزيادة، لأن أكثر الناس لا يكتبونها، و لم تطالعنا هذه الزيادة أيضاً في غير هذه اللفظة.

ومنها زيادة الألف في (مائة) للتفرقة بينها وبين (مِئْة) أو (فئة) ولعل عدم الزيادة أولى في هذه اللفظة؛ لأن كثيراً من الناس ينطقونها بالألف على الرغم من كونها زائدة في الرسم أيضاً، ويعزز ذلك أن الحروف العربية مُعْجمة زيادةً على أن الهمزة لا بد من كتبها، وأن أبا حيان النحوي قد أجاز ذلك[٤].

---

[١]- السيوطي، **همع الهوامع**، ٦/٣٢٧.

[٢]- عبد اللطيف الخطيب، **أصول الإملاء**، ص١٠٨.

[٣]- السيوطي، **همع الهوامع**، ٦/٣٢٨.

[٤]- **المصدر نفسه**، ٦/٣٢٩.

ومما لم يجوّز النحاة واللغويون الحذف فيه اللاتي؛ لئلا يلتبس باليتي بعد حذف الألف واللام منه، وأجاز ثعلب حذفها على الرغم من هذا اللبس، ويظهر لنا أن حذف اللام ليس مُلْبِساً؛ لأن رسم الألف يُحقق أمنَ اللبس باليتي، واللات إذا حُذِفت الياء من الأول كقوله تعالى: ﴿ **وإليه مآبِ** ﴾ [الرعد: ٣٦]، أما (اللاء) فقيل إن حذف اللام فيها يجعلها تلتبس بـ (إلا) ولكن هذا اللبس يزول كما يظهر لنا برسم الهمزة في الاسم، وبأن الناس يسمعون أكثر مما يقرؤون.

ومنها أنهم حذفوا الألف من لفظ الجلالة (الله)؛ لئلا تلتبس باللاهِ في الوقفِ.

ومنها حذف الألف من الحارث علماً وإثباتها في حارث صفة، لئلا يلتبس بحَرِث علماً: لأن اللبس مع حرف التعريف منتفٍ؛ لأنها لا تدخل على كل علم[١].

ومنها أنهم لم يحذفوا ألف جمع المذكر السالم إذا كان هذا الحذف مُلْبِساً نحو: طالحاتٍ؛ لأنه يلتبس بِطَلَحاتٍ. والقول نفسه في جمع المذكر حاذرين لئلا يلتبس بِحَذرين، والقول نفسه أيضاً في جمع التكسير نحو دراهم لئلا يلتبس بـ درهم[٢].

و لم يُجوّزوا أن تُحذف اللام من اللحم والرجل لئلا يلتبسا بكونهما غير مقترنتين بها إذا سبقا بهمزة الاستفهام أو النداء[٣]، ويظهر لنا أن هذا اللبس يزول بوصل الكلام؛ لأن همزة الوصل تُحذف أما همزة القطع فالأصل أن تكتب إذا لم تُخفّف.

ويتضح لنا مما مر أن العربية تهجر اللبس والتعمية؛ لأن الوضوح وإيصال المعنى بجلاء ووضوح غايتها، فما تراءى للنحويين التباس رسمه بغيره من ألفاظ العربية تصرفوا فيه بالحذف أو الزيادة أو غيرهما، ويتضح لنا أيضاً أن كثيراً مما تُصرِّف فيه لأمن اللبس يمكن إزالة لبسه بالتقيد بقواعد الطبع أو الكتب الحديثة، أو ضبط بعض الحروف كما في إسكان ميم (عمْرو) وفتح نون (قارئينَ) وكسرها في (قارئينِ)، وكنا نود من النحاة أن يلجأوا للحركة في مثل هذه المسألة، في كثير مما يعد من باب الألفاظ المُلْبسة رسماً؛ لأن ذلك أخف في الكتب وبخاصة ما كثر كتبه، ألا تعد الألفاظ: مَعْرِض،

---

[١] - **المصدر السابق**، ٦/٣٣٠ .

[٢] - **المصدر نفسه**، ٦/٣٣٢ .

[٣] - الرضي الأستراباذي، **شرح الشافية**، ٣/٣٣٠.

ومُعَرَّض، ومُعْرِض، من باب ما يَلْبَس لفظه، ألم تتلخص العربية من هذا اللبس باللجوء إلى القرينة المناسبة؟

الخاتمة:

رصد هذا البحث مواضع اللبس في بعض الأبنية الصرفية، وبعض حالات الرسم الإملائي، ووسائل تحقيق أمنها، فدل على أن المشتقات بأنواعها المختلفة لها أبنية صرفية خاصة تُحقق لها أمن اللبس بغيرها من مثيلاتها.

كما وضّح أن للحركة الصرفية أثراً بيناً في تحديد الصيغ ذات الدلالات الخاصة، فالمصدر الذي يدل على المرة بناء (فَعْلَة)، ويتحقق أمن لبس اسم المرة بالمصدر الذي ينتهي بالهاء بوصفه نحو: دَعْوةٍ واحِدَةٍ.

- وأبان البحث دور القرائن المعنوية ووظائفها، في تحقيق أمن اللبس في بعض أسماء الفاعلين والمفعولين التي من باب مختار، نحو: مُكْتال، ومُبْتَاع وأضرابها، عاجزة عن تحقيق أمن اللبس قراءة وسماعاً؛ لذلك لا بد من قرينة لفظية مثلاً كإبقاء بناء المفعول على (مُفْتَعَل) من غير إعلال كما في (اسْتَحوَذَ).

- وأظهر البحث أنه لا ضرورة إلى المغايرة في الرسم لبعض الألفاظ التي يغاير لفظها رسمها، نحو (عدا)، و (خلا)، و(حاشا)؛ لأن الفعلية أو الحرفية أو الاسمية تعرف من السياق.

- وبيّن أيضاً أهمية الرسم الإملائي في بعض الكلمات، ومن ذلك وجوب رسم ألف التثنية في مثل: قرأا، يقرأان؛ لأن حذفها يَلْبِسُها بالمسند إلى المفرد (قرأ)، و(لَمْ يَقْرَأْنَ) إلى المسند إلى نون النسوة.

- وأوضح البحث أخيراً أن زيادة بعض حروف الرسم الإملائي ليست ضرورية؛ لأن الناس يسمعون أكثر مما يقرؤون، ولعل ذلك يبدو بيناً في (مائة) و(عَمْ) و(عُمَر) وغير ذلك من الألفاظ التي يُتَعثَّرُ في نطقها.

قائمة المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم .**

١- الأزهري، خالد، **شرح التصريح على التوضيح**، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية.

٢- الأستراباذي، رضي الدين، **شرح الشافية**، ومعه شرح شواهده لعبد القاهر البغدادي، تحقيق محمد نور الحسن وزميليه، بيروت: دار الكتب العلمية.

٣- ابن جني، أبو الفتح عثمان، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات**، تحقيق علي النجدي ناصف وزميله،القاهرة:المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، دار إحياء التراث الإسلامي، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

٤- حسان، تمام، **اللغة العربية معناها ومبناها**، الطبعة الثالثة،القاهرة، عالم الكتب، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٥- الحملاوي، أحمد، **كتاب شذا العرف في فن الصرف**، د.ط، د.ت.

٦- الخطيب، عبد اللطيف، **أصول الإملاء**، الطبعة الأولى،الكويت: مكتبة الفلاح،١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م.

٧- ابن درستويه، عبد الله، **كتاب الكتّاب**، الطبعة الأولى، تحقيق د. إبراهيم السامرائي وزميله، الكويت: دار الكتب الثقافية، ١٩٧٧ م .

٨- **ديوان النابغة الجعدي**، جمعه وحققه وشرحه د. واضح الصمد، الطبعة الأولى، بيروت: دار صادر، ١٩٩٨.

٩- الزركشي، بدر الدين، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: عيسى البابي الحلبي، الطبعة الثانية، ١٩٧٩ م.

١٠- الزمخشري، محمود بن عمر، **المحاجاة بالمسائل النحوية**، تحقيق د. بهيجة باقر الحسيني، بغداد: مطبعة أسعد، ١٩٧٣م.

١١- أبو السعود، عباس، **الفيصل في ألوان الجموع**، القاهرة: دار المعارف، د.ت.

١٢- السيوطي، جلال الدين، **الأشباه والنظائر في النحو**، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ١٣٦٥ هـ - ١٩٧٥ م.

- **همع الهوامع**، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، الكويت: البحوث العلمية، ٣٩٥ هـ.

١٣- ابن عصفور، **الممتع في التصريف**، تحقيق فخر الدين قباوة، الطبعة الثالثة، بيروت: منشورات دار الآفاق الجديدة، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.

١٤- القزاز، عبد الجبار، **الدراسات اللغوية في العراق**، بغداد: دار الرشيد، ١٨٩١ م.

١٥- ابن عقيل، **المساعد على تسهيل الفوائد**، تحقيق د. محمد كامل بركات، دمشق: دار الفكر، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

١٦- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق علي محمد البيجـــاوي، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.

١٧- ابن منظور، **لسان العرب**، بيروت: دار صادر، ١٣٨٨ هـ.

١٨- هارون، عبد السلام، **قواعد الإملاء**، الطبعة الثانية، الكويت: مكتبة الأمل، ١٩٦٧.

١٩- الهاشمي، أحمد، **المفرد العلم في رسم القلم**، الطبعة الـــ١٥، المكتبة التجارية، ١٩٢٨ م.

٢٠- ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق د. مازن المبارك وزميلـــه، مراجعـــة ســـعيد الأفغاني، الطبعة الخامسة، دار الفكر، بيروت: ١٩٧٩ م.

المجلات :

١ - الرحيلي، عبد الكريم، وجوب الألف الفارقة بعد واو الجماعة، **مجلة عالم الغد**، العدد العاشر، ١٩٤٥.

١- **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، العدد ٨، ١٩٥٥ م.

موارد ابهام و بر طرف شدن آن در ساختار صرفی و نگارشی

دکتر مالک یحیی*

چکیده:

زبان عربی در برخورداری از پدیده های زبانی مانند درک متقابل و با هم گفتگو کردن همانند زبان های دیگر است. دورترین هدف زبان عربی رساندن معنی است زیرا غالبا کلی گویی و ابهام را رها می کند تا این که رساندن آنچه که میان دو طرف است آسان شود این مقاله مشخص می کند که بعضی موارد ابهام به ساختار صرفی و بعضی دیگر به همانندی کلمات در نوشتار بر می گردد.

این مقاله به توضیح دادن نقش اصلی حرکت صرفی و شباهت لفظی و معنوی در روشن سازی معنای ساختارهای مختلف صرفی می پردازد. همچنین این مقاله تأکید می کند که متعهد بودن به طرح اصطلاحی در آشکار شدن معنا اثر مهمی دارد.

کلید واژه ها: موارد ابهام صرفی، نگارش، صرف.

*- استادیار زبان و ادبیات عربی، دانشگاه تشرین، سوریه.

تاریخ دریافت: 1391/03/15هش= 2012/06/4م تاریخ پذیرش: 1391/8/21 هش = 2012/11/11م

Ambiguity and Disambiguation in the Syntactic Structure and Spelling of Arabic

Dr. Malik Yahya*

Abstract

Arabic language is similar to other languages in linguistic phenomena such as mutual comprehension and conversation.

The main aim is conveying meaning because ambiguity and generalization is given up in the interest of clear communication. This article shows that some cases of ambiguity are syntactic and some are lexical. It explains how syntax and lexical similarity play their roles in clarifying the meaning of different syntactic structures. This article also emphasizes that respecting spelling conventions contributes to communication.

Key words: Syntactic ambiguity, Spelling errors

* - Assistant Professor, Tishreen University, Syria.